الجزء الأول: المدير العام يعرض المعالم الرئيسية

دور الملكية الفكرية في التنمية

١ – مع تزايد القيمة التجارية للإبداعات والإصدارات القائمة على المعارف وما تفرزه من حيوية اقتصادية، تبرز فرص جديدة على نطاق أوسع أمام الاقتصاديات في تكوين الثروات الوطنية، كأساس للتنمية المستمرة، وفي توفير مكاسب اجتماعية أكثر انتشارا بفضل التطور التكنولوجي. إنها تشق سبلا جديدة لتلك البلدان التي طالما اعتمدت في تحقيق النمو الاقتصادي على المواد الخام المحلية الشحيحة والصناعات التقليدية المحدودة والمعاملات التجارية والاستمارات الأجنبية الضئيلة. فصارت تستكشف آفاقا لنماذج أكثر تنوّعا في حفز التنمية التي لا تكتفي باحترام تراثها الثقافي وطابعها الاقتصادي بل تستند إلى تلك السمات المميّزة كأساس أفضل للحياة الاقتصادية. وبدأت عدة بلدان الآن تلمس وقع ذلك الاتجاه على التجارة والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي، ومنها البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموّا أيضا.

٢ – ويولي واضعو السياسات والمشرفون على نظام الملكية الفكرية والمنتفعون به أيضا، في إطار هذا المحيط الاقتصادي الجديد، اهتماما أكبر بالسبل التي تمكن من تحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية وفوائد اجتماعية كثيرة في آن واحد من خلال إبداع حقوق الملكية الفكرية والانتفاع بها بفعالية وإدارتها بحكمة. والأوساط الجديدة المهتمة بالموضوع والتي تشمل أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمهتمين بالتجارة الإلكترونية والنهوض بها وتطويرها ومؤسسات البيوتكنولوجيا والرعاية الصحية والمبادرات من أجل مناهج جديدة في الابتكار وتعميم التكنولوجيا وأصحاب المشروعات في عالم الوسائط الجديدة والشركات الإلكترونية ومؤسسات تطوير التكنولوجيا وتسويقها وشبكات الابتكار الصاعدة، كلّها برزت كمجموعة جديدة تضم فاعلين من البلدان المتقدمة والبلدان النامية يجمعهم الحرص على الانتفاع بالملكية الفكرية بحكمة وفعالية بغية تحقيق أهدافهم التنموية والتجارية والاجتماعية على اختلافها.

٣ – وقد بدأت تلك التنمية في تغيير المشهد الأساسي للملكية الفكرية إذ أتت بتحديات جديدة مع تطوّر جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي العالمي بالسرعة التي تطورت بها التكنولوجيا التي تسهل تلك السبل الجديدة في التفاعل والتعاون والتعامل. ومع استمرار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التطور والإتيان بأشكال جديدة للتفاعل فإنها تساعد على النفاذ إلى الأسواق بطريقة أسرع وأيسر مما يفتح الباب أمام آفاق جديدة للمنتجات الغنية بالمعارف. وكان الأثر إيجابيا، فالبلدان تبحث بفعالية عن مناهج أكثر شمولية تمكّنها في الوقت ذاته من استغلال اكتشافاتها التكنولوجية العصرية والنهوض بالسمات المميِّزة للابتكار والإبداع واقتسام المعارف التي تختصّ بها مجتمعاتها التقليدية والمحلية وتطلق طاقة المبادرات والأعمال التي يمتلكها سكانها حتى تعود جهودهم عليه بفوائد كثيرة وتسهم في النموّ الوطني.

٤ – وعلى هذه الخلفية، سيظل منظور الويبو الحالي – بأن الملكية الفكرية أداة مهمة للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية – صحيحا مادام يحترم الآفاق والتطلعات الجديدة والمستجدة التي تأتي بها التطورات السريعة في المحيط التكنولوجي والتجاري والاجتماعي. وترجع فعالية الملكية الفكرية كأداة جزئيا إلى مرونتها وقابليتها للتكييف وتصبح أكثر إنتاجية عندما تكيّف وفقا للاحتياجات الخاصة وتطبّق بمهارة وحكمة – فالمناهج المتبعة في إدارة الملكية الفكرية بطبيعة الحال متنوعة بقدر تنوع الشركات والمؤسسات التي تسعى إلى الانتفاع بالملكية الفكرية بغية السير قدما بأهدافها المتنوعة في ميادين التجارة والاقتصاد والرفاه الاجتماعي. ولتحقيق ذلك، لا بد من الاستمرار في إعادة تركيز برامج الويبو من أجل مواجهة التحديات المتعددة التي يطرحها محيط الملكية الفكرية الحيوي والاستجابة لتطلعات الدول الأعضاء في الويبو واحتياجاتها.

تحديات في طريق الويبو

٥ – التحدّي الأول هو ضرورة دعم مختلف الدول الأعضاء والمنتفعين بالملكية الفكرية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصالح بالتشجيع على الانتفاع الإيجابي والاستباقي بنظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الوطنية. فالسهر على مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز نظام الملكية الفكرية وتكييفه من أجل تنميتها لا يزال التحدي الرئيسي بالنسبة إلى الويبو. وبالنظر إلى قلة الموارد الشديدة والضعف النسبي للبنى التحتية في بعض البلدان النامية والبلدان الأقل نموّا، لا بدّ من تناول أنظمة الملكية الفكرية وسياساتها وإدراجها بصورة مناسبة

ضمن الاستراتيجيات والأولويات الوطنية لتلك البلدان بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد التنموية. وأمام الويبو فرصة لا مثيل لها خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتعزيز إسهام آليات الملكية الفكرية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وللحفز على إيجاد طرق تفكير جديدة وسبل جديدة لعمل البرلمانيين وواضعي الاستراتيجيات والسياسات والمستثمرين والمبدعين والباحثين العلميين وكباء المسؤولين وغيرهم. وفي هذا السياق، ينبغي النظر إلى الإسهام المحتمل للملكية الفكرية من خلال إطار عمل إنمائي واسع النطاق أنظمة للملكية الفكرية تكون أكثر فعالية واستجابة لمقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان.

٦ - والتحدي الآخر الذي تواجهه الويبو وهو تزايد الطلب على نظام للملكية الفكرية يكون محكم التشغيل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من حيث التكاليف والمهل والجودة. فعلى أنظمة الويبو للحماية العالمية أن تستجيب لطلب المنتفعين بالملكية الفكرية على تلك الخدمات وأن تنهض بتكافؤ الفرص في نفاذ مختلف المنتفعين إلى النظام، ولا سيما من البلدان النامية حيث تؤدي التكاليف وصعوبات النفاذ إلى أنظمة الملكية الفكرية إلى تحجيم قدراتهم على الاستفادة من نفاذ أكبر إلى الأسواق العالمية التي فتحتها الإنترنت. ورغم الزيادة التي لوحظت مؤخرا في معدل نمو قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات، يبدو أن الاتجاه العام في النموّ هو الثبات. أما التسجيل الدولي للعملات في إطار نظام مدريد فيبدو أنه يحقق نموا كبيرا عقب توسيع رقعته الجغرافية واللغوية. وفي تلك الظروف، تلتزم الويبو بالاستمرار في ترشيد الإجراءات وتكثيف الدعم التقني الحاسوبي وتعزيز التعاون الدولي حتى يكون نظام الحماية العالمية قادرا على توفير مزيد من النتائج بجودة أعلى وتسهيل النفاذ إلى الحماية العالمية للملكية الفكرية بمزيد من الإنصاف.

٧ - وهناك تحدّ آخر وهو تقريب أوساط الملكية الفكرية الدولية وقطاعات المنتفعين بها من التغيرات الحيوية التي تطرأ على بيئة الملكية الفكرية العالمية، والتأثير بالتالي في العوامل المهمة الكثيرة والتأثر بها أيضا، مثل التقدم التكنولوجي وتكامل الاقتصاديات وقضايا السياسة العالمية وتعميق الفهم الدولي للقضايا الموضوعية والمبادئ والإجراءات المشتركة في قوانين الملكية الفكرية وسياساتها العامة.

٨ - وفي ولايتي الأولى كمدير العام للويبو، اتخذت المنظمة عدة مبادرات جديدة واستثمرت موارد مما أدى بنجاح إلى مدّ أفق الملكية الفكرية وتوسيع رقعة برامج الويبو وتغطية المستفيدين منها. وفي فترة السنتين المقبلة، سيحين الأوان كي تأتي تلك البرامج الجديدة بنتائج ملموسة في حين تسهم البرامج القائمة والثابتة والمفيدة في تعزيز جودة الخدمات المقدمة. وستقتضي تلك التحديات إجراء تحوّل استراتيجي من توسيع البرامج إلى تعزيزها وإعادة تركيزها وضمان استمراريتها مع التركيز بصورة خاصة على جودة نتائج البرامج. وسيتطلب ذلك أيضا إقامة تعاون أوسع وأحسن مع شركاء خارجيين من القطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع الدولي.

أهداف استراتيجية

٩ - مع مراعاة التحديات سالفة الذكر، وتمشيا والأهداف متوسطة الأجل ومنظور الويبو وتوجهها الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ ("خطة متوسطة الأجل"، انظر الوثيقة A/39/5)، فقد صيغ اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بطريقة تبيّن بوضوح العلاقة بين أهداف المنظمة على المدى المتوسط، كما أقرّتها الدول الأعضاء في الخطة متوسطة الأجل، وبين الأنشطة المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. والأهداف الاستراتيجية الخمسة هي كما يلي:

- تأسيس قاعدة من أجل ثقافة للملكية الفكرية أكثر متانة وكثافة في الدول الأعضاء بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء من القطاع الخاص والأوساط الأخرى المهتمة؛
- والنهوض بسياسات الملكية الفكرية وإدراجها ضمن الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، وتصميمها وفقا لمتطلبات كل بلد وظروفه الخاصة والموارد المتاحة؛
- ومواصلة تطوير قوانين الملكية الفكرية الدولية التي تستجيب إلى الاحتياجات المستجدة وتوّفق بين مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية وأهداف السياسة العامة؛
- وضمان تقديم خدمات ذات جودة في الأنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية؛

- وتركيز تنفيذ أنشطة البرامج من خلال المسؤولية في التدبير والكفاءة في الإدارة وفقا لإطار عمل الويبو الرامي إلى وضع برنامج وميزانية قائمين على النتائج.

استعراض البرامج

١٠- من خلال الهيكل المتشعب أو "إطار عمل الويبو الاستراتيجي" المعروض في الصفحة ٢١ من هذه الوثيقة، يتضح كيف تتشعّب أهداف الويبو الاستراتيجية لفترة السنتين المقبلة إلى مجالات أولوية وبرامج منفصلة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما يلي:

- رغم الاحتفاظ بصورة عامة بالتوجه العام المعتمد في تقسيم البرامج في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن أنشطة البرامج المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تمشى مع المنظور والأهداف الاستراتيجية وأولوياتها بشكل أوضح، كما ورد تلخيصها في "إطار عمل الويبو الاستراتيجي"؛

- وأما البنية المعتمدة في وثائق البرنامج والميزانية السابقة التي كانت تتألف من برامج رئيسية وبرامج فرعية فقد حلت محلّها "البرامج" التي جمعت ضمن "مجالات أولوية". والهدف من ذلك هو توفير بنية موحّدة ومبسّطة وإقامة وصلات أكثر مرونة فيما بين مختلف البرامج والأنشطة التي تستهدف فئات متنوعة من أصحاب المصالح والأوساط المعنية وتكمّل الواحدة الأخرى من أجل تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة؛

- وحيث أن معظم البلدان النامية قد عملت مؤخرا على تحديث بناها التحتية القانونية والإدارية الخاصة بحماية الملكية الفكرية، فإن التركيز سيقع أكثر الآن على مزيد من الفعالية في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية وتقديم مزيد من الدعم للمنتفعين (الحاليين والمحتملين) بنظام الملكية الفكرية في جميع البرامج المعنية مع الاستمرار في تقديم المساعدة على بناء البنى التحتية للملكية الفكرية وتحديثها وتكوين الكفاءات البشرية، حسب الحاجة؛

- وبالنظر إلى الاهتمام الضخم بقضايا السياسة العامة بشأن الملكية الفكرية على الصعيد الوطني والدولي، ولا سيما في محاولات البحث عن التوازن الأفضل بين الحوافز القائمة على الملكية الفكرية من أجل تشجيع الابتكار من جهة وأهداف السياسة العامة من جهة ثانية، تريد الويبو أن تزود الجمهور بمعلومات كافية وتتيح له فهما دقيقا فيما يتعلق بالملكية الفكرية. فقد جمعت عدة برامج معنية بهذا الموضوع ووحِّدت بغية التركيز على التقاء سياسة الملكية الفكرية والسياسات العامة المعنية من أجل تمهيد السبيل نحو حوار مستنير وبناء بشأن مختلف القضايا العالمية الخاصة بسياسة الملكية الفكرية.

سياسة جديدة لوضع ميزانية الويبو

١١- لا تزال إيرادات المنظمة في ازدياد: تبيّن الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ نموّا قدره ٨,١٪ على مستوى الإيرادات الفعلية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ومن المتوقع أن تشهد الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نموّا إجماليا قدره ٤,٤٪ وذلك دون إدخال أي تغيير على مستوى الرسوم التي يدفعها المنتفعون بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي. ويدل ذلك على أن خدمات الويبو لا تزال مهمة والطلب عليها لا يزال في ارتفاع. أما التراجع المسجل في الإيرادات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ فيرجع إلى توقعات الدخل التي كانت مفرطة في التفاؤل وليس سببها تراجع في الإيرادات الفعلية المحققة خلال فترة السنتين السابقة. وفي سنة ٢٠٠٤، وضعت الأمانة نموذجا جديدا لتوقع مستويات الطلب على خدمات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ومستوى إيراداته. ويخضع ذلك النموذج حاليا إلى بعض التنقيحات الأخيرة. وتعمل الأمانة أيضا على وضع نماذج مماثلة لسائر مصادر الإيرادات الرئيسية.

١٢- وخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لم تستطع الويبو، أمام التراجع الذي برز في الإيرادات، أن تخفّض التكاليف في غضون مهلة وجيزة جدا. وقد تجسّد ذلك في انخفاض الميزانية المعتمدة أصلا بنسبة تزيد على ١٨٪. وحتى يتسنى ذلك دون المساس بتحقيق أهداف المنظمة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ما فتئت الأمانة تعيد النظر في عدد من السياسات والممارسات. وقد أجريت تغييرات على مستوى السياسات عقب تلك المراجعة ومن المتوقع أن يتواصل أثر تلك التغييرات على مستوى النفقات خلال فترة السنتين المقبلة. وسيظل تنفيذ البرامج خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ملازما لسعي المنظمة إلى تحسين المردودية عند إنجاز البرامج.

١٣- وبعد فترات السنتين الأربع التي مرت بعجز في الميزانية مع السعي إلى رفع مبلغ الاحتياطات إلى المستوى الذي حددته الدول الأعضاء، أقدّم الآن ميزانية متوازنة. وستظل الميزانية المتوازنة هي الهدف المنشود على المدى المتوسط.

١٤- وعن الصناديق الاحتياطية، تعتقد الأمانة بأن الهدف الذي حددته الدول الأعضاء في سنة ٢٠٠٠ (١٨ في المائة من نفقات فترة السنتين) يظل مناسبا وينبغي الحفاظ عليه كهدف إجمالي. وتظل الويبو منظمة مرتبطة بالسوق. ثم إنّ استرجاع توازن الميزانية والمحافظة على الصناديق الاحتياطية في المستوى الذي أوصت به الدول الأعضاء، كل ذلك يأتي أيضا استجابة لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي الواردة في تقريره عن حسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الذي قدِّم إلى الدول الأعضاء في يوليه/تموز ٢٠٠٤ (الوثيقة WO/PBC/8/2).

١٥- وفي ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٥، قدّمت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو: الميزانية والرقابة وغيرهما" إلى المدير العام للويبو. وسيتاح ذلك التقرير وتعليقات الأمانة عليه في دورة أبريل/نيسان ٢٠٠٥ (الثامنة) للجنة البرنامج والميزانية في سياق بحث اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويأخذ اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عدد من الجوانب. أولا وبناء على توصية وحدة التفتيش المشتركة، ستستعين الأمانة في سنة ٢٠٠٥ بالخبرة الخارجية المستقلة لأداء تقييم شامل، يغطي المنظمة كلها مكتباً مكتباً، لتحديد احتياجات المنظمة إلى الموارد البشرية والمالية. وقد يخضع مستوى الإنفاق إلى تسوية حسب ما تخلص إليه تلك الدراسة الشاملة. وسيتم اقتراح ذلك على الدول الأعضاء في سنة ٢٠٠٦، حسب الحاجة.

١٦- وثانيا، يستند المستوى المقترح في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (٥٣١ مليون فرنك سويسري) على مستوى الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٥٢٣ مليون فرنك سويسري) كما أوصت به لجنة التفتيش المشتركة. والفرق بينهما (ثمانية ملايين فرنك سويسري) يرجع أساسا إلى ضرورة رفع موارد نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد بغية استيعاب عبء العمل الإضافي في النظامين. وبالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالموظفين، يأخذ اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالتوصيات في عدد من الجوانب منها مستوى التوظيف وإعادة تصنيف المناصب وسياسة الترقيات. ويرمي اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أيضا إلى تعزيز مكتب مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة في الويبو. ويقوم ذلك على مشروع نصّ ميثاق التدقيق الداخلي المقدّم إلى دورة أبريل/نيسان ٢٠٠٥ للجنة البرنامج والميزانية والمقترح إدراجه كمرفق لنظام الويبو المالي ولائحته. ويأتي ذلك أيضا تنفيذا لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.

١٧- ويستفيد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أيضا من الردود المستلمة من الدول الأعضاء في الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية التي انعقدت في فبراير/شباط ٢٠٠٥. ولأول مرة، حُددت أهداف فيما يتعلق بمكاسب الفعالية في فترة السنتين المقبلة بالنسبة إلى عدد من المجالات (الجدول البياني ٨، صفحة ١٨). وبُذلت أيضا جهود من أجل الاستجابة لنداء الدول الأعضاء التي طالبت بتعزيز المنهج القائم على النتائج في وضع الميزانية، فتم تحسين تعريف التحديات والأهداف ومؤشرات الأداء والنتائج المرتقبة في كل برنامج مقترح. ومن شأن ذلك أن يحسّن عملية التقييم.

١٨- وأودّ في الختام التشديد على أن الأمانة إذ اقترحت بدء مشروع البناء من جديد في سنة ٢٠٠٦ فإنها لا تنوي زيادة حجم القوة العاملة وإنما هدفها إيواء الموظفين الحاليين بطريقة أحسن ترشيدا وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وفي ضوء المناقشة التي دارت أثناء الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية في فبراير/شباط ٢٠٠٥، وبعد بحث عدة خيارات بما فيها الحصول على قرض من مؤسسة مباني المنظمات الدولية، خلصت الأمانة إلى أن الاقتراض من بنك تجاري هو الحلّ الأنسب والأكثر فعالية من حيث التكلفة من أجل تمويل مشروع البناء الجديد (المعدّل). وقد أقر هذا الخيار كاملا في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الصادر في فبراير/شباط ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ٣١ من الوثيقة JIU/REP/2005/1). ولا بدّ أيضا من التشديد على أن التكلفة السنوية الناتجة عن تمويل مشروع البناء الجديد بواسطة قرض من مصرف تجاري لن يكون له بالنسبة إلى الويبو أي وقع على مستوى تنفيذ البرامج الأخرى، بما فيها برامج التعاون مع البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ.